بيان مرصد البحرين لحقوق الإنسان بخصوص الحكم الصادر على أمين عام جمعية الوحدوي

اعتبر مرصد البحرين لحقوق الإنسان الحكم الصادر من المحكمة الجنائية الرابعة بعقوبة السجن السالبة للحرية ضد الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي " الوحدوي " الأستاذ فاضل عباس بسجنه خمس سنوات، حكما قاسياً من ناحية ومن ناحية أخرى يفضي لترهيب السياسيين والناشطين من ممارسة حقهم المشروع بالطرق السلمية في نقد المواقف والسياسات التي يرون فيها ما يهدد الاستقرار.

وقد أصدرت المحكمة حكمها بإدانة الأستاذ فاضل عباس بتهمة اذاعة اخبار وإشاعات كاذبة في زمن الحرب، لكونه نشر بياناً قبل أن تعمم وزارة الداخلية تحذيراتها من عدم إصدار اي بيان بشأن هذا الموضوع.

كما تلقى مرصد البحرين لحقوق الإنسان، هذا الحكم بحق الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي "الوحدوي" باستغراب شديد، و يطالب السلطات البحرينية بإطلاق سراح الأمين العام فاضل عبّاس فوراً، باعتبار ان الحكم الصادر ضده يعتبر انتهاكاً صارخاً ومرفوضاً لحق حرية الرأي والتعبير المكفولين بالدستور والقانون والدولي.

كما اعتبر المرصد ان الحكم القضائي الصادر تشديداً غير ذي معنى، في الوقت الذي تطالب فيه جميع الهيئات الحقوقية الدولية والدول الصديقة البحرين بتخفيف وطأة الضغوط السياسية على المعارضة السلمية، وتؤكد الدعوة بصورة دائمة للدخول في حوار جدي، كما تؤكد بشكل مستمر على ضرورة وقف الانتهاكات التي تمارسها السلطة بحق المطالبين بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. و يأتي هذا الحكم في الوقت الذي يطالب فيه المفوض السامي لحقوق الإنسان بفتح تحقيق جدي مستقل في الانتهاكات التي تعرض لها المسجونين في سجن جو. وفي اعقاب مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون بأهمية البدء بأجراء حوار حقيقي مع القوى السياسية يفضي لحل الأزمة التي تعاني منها البحرين منذ العام 2011م.

ويؤكد مرصد البحرين لحقوق الإنسان على أهمية التزام السلطة بالأنظمة والشرعة الدولية لحقوق الإنسان و وقف جميع الانتهاكات التي تُمارس ضد النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الانسان في البحرين ووقف الملاحقات الأمنية والتجريم بسبب الرأي والتعبير الناقدين لسياسة السلطات القائمة، وذلك من أجل ضمان التزام السلطات البحرينية بتعهدات البحرين الدولية.

مرصد البحرين لحقوق الانسان
مملكة البحرين
30 يونيو ٢٠١٥م